



الدورة العاشرة

كينغستون، جامايكا

٢٤ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

بيان الرئيس عن أعمال الجمعية في دورتها العاشرة

١ - عُقدت الدورة العاشرة لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية في جلستها ٩١، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، جدول أعمال الدورة العاشرة (ISBA/10/L.1). وأشار بوجه خاص إلى الجلسة التذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء السلطة.

انتخاب رئيس الجمعية ونوابه

٣ - في الجلسة ٩١، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، تم انتخاب دينيس فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) رئيساً للجمعية لعام ٢٠٠٤. وفيما بعد، وإثر مشاورات داخل المجموعات الإقليمية، تم انتخاب ممثلي كل من ناميبيا (المجموعة الأفريقية) وفييت نام (المجموعة الآسيوية) وبلغاريا (مجموعة أوروبا الشرقية) والنرويج (مجموعة أوروبا الغربية) ودول أخرى) نواباً للرئيس.

تعيين لجنة وثائق التفويض

٤ - انتخبت الجمعية لجنة وثائق التفويض وفقاً للمادة ٢٤ من نظامها الداخلي، وقد انتخبت الدول التالية أعضاء في اللجنة: أوغندا، البرازيل، جامايكا، الجمهورية التشيكية،



غانا، ماليزيا، النمسا، اليابان، واليونان. وانتخبت اللجنة بعد ذلك هيلموت تويرك (النمسا) رئيسا لها. ثم اجتمعت اللجنة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وعقدت اجتماعا آخر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد نظرت الاجتماع المعقود في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الحالية. ووردت حالة وثائق التفويض تلك في مذكرة الأمين العام المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. كما نظرت الاجتماع المعقود في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في وثائق التفويض التي بعثت بها ١٠ دول أخرى مشاركة في الجمعية حتى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويرد تقرير اللجنة في الوثيقة ISBA/10/A/7/Rev.1. وفي الجلسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض. ويرد مقرر الجمعية المتصل بوثائق التفويض في الوثيقة ISBA/10/A/9.

الجلسة الخاصة للاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء السلطة

٥ - في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ (صباحا وعصرا) و ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ (صباحا) عقدت السلطة جلسة تذكارية خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار. وتحيي المناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد أنشئت السلطة الدولية لقاع البحار عند بدء سريان الاتفاقية.

٦ - وخلال الجلسة الصباحية التي عقدتها الجمعية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، أعرب دينيس فرانسيس رئيس الجمعية عن ترحيبه بالوفود القادمة للجلسة التذكارية الخاصة. وأشار إلى أن أعمال السلطة قد دخلت الآن مرحلة حاسمة لدى اضطلاعها بالجوانب التنفيذية من استكشاف الموارد المعدنية من أعماق قاع البحار. ثم استمعت الجمعية للبيانات المقدمة من سائيا ن. ناندان، الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار و ب. ج. باترسون، رئيس وزراء جامايكا. وقدم رالف زاكسين، المستشار القانوني للأمم المتحدة بالنيابة رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة. كما أدلى ببيانات كل من القاضي دوليفر نيلسون رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار وخوسيه لويس خيسوس، القاضي بالمحكمة المذكورة والرئيس الثاني للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار (١٩٨٧-١٩٩٤). وتلاني ألوتي أودينتون، نائب الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار والمدير العام المؤقت للمؤسسة، رسائل من السفير تومي ت. ب. كوه رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (١٩٨٠-١٩٨٢) وجوزيف واريوبا رئيس الوزراء السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة وأول رئيس للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار (١٩٨٣-١٩٨٧). وأدلى رؤساء المجموعات الإقليمية الخمس، ببيانات بأسمائهم: سانديل

نغوكسينا من جنوب أفريقيا (المجموعة الأفريقية)، وهاي - إنغ جينغ من جمهورية كوريا (المجموعة الآسيوية)، وأولاف مايكلوبست من النرويج (مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى)، وأنتونين باريزك من الجمهورية التشيكية (مجموعة أوروبا الشرقية)، وسيزر دو سوزا ليما من البرازيل (مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

٧ - وفي رسالته، نوّه الأمين العام للأمم المتحدة بالدور الهام الذي تقوم به السلطة في الجهود المبذولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل التصدي للتحديات المختلفة المرتبطة بالحيز المحيطي واستخداماته. كما أثني على السلطة لعملها المتسم بالاتقان والباعث على الإلهام خلال العقد الماضي ولإظهارها أن النهج المتعددة الأطراف المتبعة لمواجهة التحديات العالمية يمكن أن تكون فعالة ومنصفة ومتواصلة.

٨ - وذكر ب. ج. باترسون رئيس وزراء جامايكا البلد المضيف للسلطة الدولية لقاع البحار، أن حكومته بذلت كل ما في وسعها لضمان استقرار السلطة في وطنها الجديد بسهولة وراحة. وقال إن توقيع اتفاق المقر في ١٩٩٩، وإتمام الاتفاق التكميلي، المتوقع اعتماده من قبل الجمعية في الدورة الحالية مؤشرا بليغان لالتزام حكومته الطويل الأجل وإخلاصها.

٩ - وذكر ساتيا ناناند الأمين العام للسلطة، في بيانه الذي أدلى به إلى الجمعية، أن ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجال بحوث واستكشاف المحيطات. وفي هذا الصدد، قال إنه استرعى انتباه الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الماضية إلى الحاجة لإعلان عن الدعم المقدم لبحوث المحيطات واستكشافها. وأن إدارة قضايا المحيطات لا يمكن إجراؤها على أساس علمي سليم دون بحوث علمية كافية.

١٠ - وناشد القاضي دوليفر نيلسون، رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار، المجتمع الدولي ككل لتقديم الدعم المادي والمعنوي لتحقيق نجاح الأهداف المتوخاة من إنشاء المحكمة. كما أكد أن تشكيل المحكمة يكفل تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم والتوزيع الجغرافي العادل.

١١ - وقال القاضي خوسيه لويس خيسوس إن التقدم الذي أحرزته السلطة في الاضطلاع بولايتها قد جعل احتمالات الاستغلال التجاري للموارد المعدنية في أعماق قاع البحار أقرب إلى الواقع.

١٢ - وفي رسالته إلى الجمعية أشار السفير ت. ب. كوه إلى ثلاث نقاط. أولا، قال إن الإنجاز الأكبر للاتفاقية هو أنها استعاضت عن الفوضى القانونية بالانضباط القانوني؛ وثانيا، إن السلطة الدولية لقاع البحار أصبحت مكانا للتعاون الفني في إدارة الموارد بإنشاء قاعدة

جديدة للمشاركة في تنمية موارد المحيطات بحيث تستفيد منها جميع الدول، وثالثاً، أشاد بالأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار مشيراً إلى أن أسلوبه المتفرد من الدبلوماسية الهادئة والمنطلقة من أساس مهني والقائمة على توافق الآراء هي أحد أسرار نجاح السلطة.

١٣ - وأشار السيد جوزيف واريوبا، في رسالته إلى الجمعية، أن السفير أرفيد باردو، الممثل الدائم الممتاز للملطة قد وضع قبل ٣٦ عاماً بند قاع البحار على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وذكر أنه بالرغم من مواطن الضعف الموجودة في الاتفاقية، إلا أنها صك يمكن أن تشير جميع مجموعات الدول النامية والمتقدمة إلى المساهمة فيه ببند مما يجعلها صكاً عالمياً حقيقياً. وفيما يتعلق بالنظام الذي أدخلته الاتفاقية على المحيطات، قال السيد واريوبا إن صراعات خطيرة بين الدول أمكن تفاديها نتيجة لإنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة على سبيل المثال، كما أدخل نظام يشجّع على التعاون في إدارة وتنظيم استخدامات وموارد المنطقة الاقتصادية الخالصة. وذكر السيد واريوبا أن قبل كل شيء، تم إرساء مبدأ ومفهوم الإرث المشترك للبشرية بصورة راسخة، وبالرغم من إضعاف وتخفيف الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، لا تزال السلطة تساهم بصورة منتظمة في إدارة المحيطات.

١٤ - وخلال جلسة بعد الظهر المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، استمعت الجمعية إلى العروض المقدمة من الفريق الأول من فريق الخبراء. وقد استعرض الفريق الأول إنجازات السلطة وكان برئاسة بيدي ديان رئيس المجلس لعام ٢٠٠٤. أما أعضاء الفريق فهم هاشم جلال من إندونيسيا، أول رئيس لجمعية السلطة الذي تكلم عن إنشاء مؤسسات السلطة؛ وأنجي زامواني من ناميبيا، وهي رئيسة سابقة للجنة القانونية والفنية وقد استعرضت أعمال اللجنة من عام ١٩٩٧ حتى الوقت الحاضر؛ ويوري كازمين من الاتحاد الروسي الذي قدم عرضاً عن إدارة العقيدات المؤلفة من عدة معادن المستخرجة من قاع البحار العميقة؛ وماو بن الأمين العام للرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية المحيطية الذي قدّم عرضاً عن مبادرات واستثمارات الصين في استكشاف معادن المحيطات العميقة؛ وهارش غوبتا أمين إدارة تنمية المحيطات من الهند، الذي قدّم عرضاً عن أنشطة الهند في استكشاف معادن المحيطات العميقة. كما أكد على أهمية التعاون بين المتعاقدين ولا سيما في ميدان تطوير التكنولوجيا للتعدين في أعماق البحار وفي تبادل البيانات والمعلومات من أجل تسريع خطى التعدين في قاع البحار وتقليل التكاليف.

١٥ - واجتمع فريق الخبراء الثاني المعني بالاتجاهات والتوقعات المستقبلية للسلطة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤. وتولى إدارة الفريق ألبرت هوفمان من جنوب أفريقيا، رئيس اللجنة القانونية والتقنية. وتألّف أعضاء الفريق من فيليب باوليلو، الممثل الدائم لأوروغواي لدى

الأمم المتحدة والرئيس المشارك في عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المعنية بشؤون المحيطات الذي قدّم عرضاً عن تاريخ المفاوضات فيما يتعلق بالجزء الحادي عشر من الاتفاقية والسلطة الدولية لقاع البحار والأحداث التي قادت إلى إنشائها؛ والدكتور كريس جيرمان من مركز علم المحيطات بساوث هاملتون، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي قدّم عرضاً عن وضع الموارد المعدنية في أعماق البحار وآفاقها؛ وقدّم ب جون لامبسيهد من متحف التاريخ الطبيعي البريطاني في لندن عرضاً عن البحث الجاري عن التنوع البيولوجي في أعماق البحار في دوائر العقيدات في المحيط الهادئ؛ وبريان بيت من مركز علم المحيطات بساوث هاملتون ومن إحصاء الحياة البحرية، الذي قدم عرضاً عن بيئة المحيطات العميقة وحماية التنوع البيولوجي فيها. وأخيراً طرح توليو اسكوفازي من كلية الحقوق بجامعة ميلانو - كوكا، ميلانو، بإيطاليا، منظوراً قانونياً عن التوجه المستقبلي للسلطة والغموض الذي يكتنف القانون الواجب التطبيق المتعلق بالتنوع البيولوجي في أعماق البحار والحاجة إلى توضيح هذا القانون.

انتخابات للملء مقعد شاغر في لجنة مالية

١٦ - في الجلسة ٩٣ للجمعية العامة، أبلغ ممثل من مجموعة أوروبا الشرقية الجمعية بأن المجموعة لا تستطيع أن تسمي مرشحاً للملء هذا المقعد الشاغر الذي نشأ عن استقالة إيفو ترايزتل من الجمهورية التشيكية حتى الدورة الحادية عشرة. وقد وافقت الجمعية على تأجيل الانتخابات لشغل المقعد الشاغر حتى الدورة الحادية عشرة إلى حين تسمية مرشح من مجموعة أوروبا الشرقية.

التقرير السنوي للأمين العام

١٧ - في الجلسة ٩٢ للجمعية العامة، قدّم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية (ISBA/10/A/3)، وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأبلغ الأمين العام الجمعية بأن تقريره لعام ٢٠٠٤ لخص أعمال السلطة منذ بدايتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأشار إلى أن المرحلة التنظيمية من عمل السلطة قد اكتملت وأن السلطة قد دخلت في مرحلة موضوعية جديدة. وأبلغ الجمعية بأن برنامج عمل الأمانة في السنوات الثلاث القادمة، من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧، سيركّز على عدة أمور من بينها، مهام السلطة الإشرافية فيما يتعلق بعقود الاستكشاف، وإعداد نظام تنظيمي مناسب للتنمية المستقبلية لكبريات قاع البحار وترسبات القشور الغنية بالكوبالت في المنطقة الخالصة، وتعزيز البحوث العلمية البحرية وتشجيعها على صعيدها. وأبلغ المشاركين أيضاً أن من العناصر الهامة التي سينطوي عليها عمل الأمانة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧،

إنشاء نموذج جيولوجي من رواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة صدع كلاريون - كليرتون بالمحيط الهادئ حيث توجد جميع عقود الاستكشاف السبعة التي أصدرتها السلطة عدا عقد واحد. وكما أوضح الأمين العام أن الأمانة تعتزم أن تستكشف إمكانية الحصول على أموال من مرفق البيئة العالمية خلال السنوات الثلاث القادمة، لتعزيز أعمال التعاون الدولي اللازمة للتصدي للآثار البيئية الناتجة عن التعدين في قاع البحار العميقة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الأمين العام المشاركين بأنه يعتزم استكشاف الإمكانيات لانتداب موظفين علميين وتقنيين متخصصين من المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة لتنفيذ مشاريع محددة تقع في نطاق برنامج عمل السلطة فضلا عن تعزيز الإمكانيات التقنية للسلطة.

١٨ - وإثر العرض الذي قدّمه الأمين العام، أدلى ببيان كل من وفد الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وألمانيا واندونيسيا وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والبرازيل (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وباسمها) وبولندا وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسانت كيتس ونيفيس والسودان وشيلي والصين وغانا وغينيا وفيجي وفيت نام وكندا وكوت ديفوار وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناميبيا (باسم المجموعة الأفريقية)، والنرويج (باسم مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى)، والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا (باسم مجموعة جزر المحيط الهادئ)، واليونان. كما أدلى وفد المغرب المراقب ببيان. وأعرب الأعضاء عن رضاهم بشكل عام عن التقرير المفصل وأبدوا دعمهم لبرنامج العمل الوارد في التقرير للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وصدر عن عدد من الأعضاء بعض المداخلات بشأن مواضيع محددة واردة في التقرير.

١٩ - رحب أعضاء الجمعية بكل من كندا وليتوانيا اللتين أصبحتا طرفين في اتفاقية عام ١٩٨٢ منذ الدورة التاسعة، كما رحبوا بالخطوات التي اتخذتها بوركينا فاسو والمغرب ليصبحا طرفين في الاتفاقية وعضوين في السلطة.

٢٠ - وأعربت الجمعية عن ارتياحها إزاء إبرام الاتفاق التكميلي بين السلطة الدولية لقاع البحار وحكومة جامايكا بشأن مقر السلطة الدولية لقاع البحار واستخدام مجمع مركز المؤتمرات في جامايكا (انظر ISBA/10/A/2-ISBA/10/C/2). وأقرت الجمعية الاتفاق، وهنأت الأمين العام وحكومة جامايكا على إبرام هذا الاتفاق الهام وعلى البت في مسألة ظلت معلقة منذ أمد طويل.

٢١ - وأعادت جامايكا تأكيد التزامها بأن تهيئ للسلطة أفضل الأجواء لأداء عملها، وأفادت بأنها شرعت في تنفيذ عدد من التدابير الهادفة إلى تعزيز الأمن حول أماكن عمل السلطة. كما أفادت بأن هذه التدابير تشمل تحسين الإضاءة حول محيط بناية المقر، وهدم أو إصلاح البنايات المهجورة المجاورة لها، وتأمين خدمات النقل للموظفين المحليين وبناء جدار محيط بالمقر. وكررت جامايكا التزامها الراسخ بالوفاء بواجباتها بموجب اتفاق المقر وأعربت عن معارضتها الشديدة لأي اقتراح بعقد اجتماعات السلطة في أي مكان آخر بخلاف مقرها في كينغستون، أو لعقد اجتماعات الجمعية مرة كل سنتين. وبخصوص توظيف أزواج وشركاء موظفي الأمانة العامة، أفيد أعضاء السلطة بأن حكومة جامايكا بصدد وضع الصيغة النهائية لنص اتفاق بهذا الشأن وصولاً إلى حل هذه المسألة المعلقة. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة تعزيز التوازن الجغرافي داخل الأمانة العامة والهيئات الفنية للسلطة.

٢٢ - وأعرب عدد من الأعضاء عن انشغالهم إزاء مستوى التبرعات في صندوق التبرعات الاستئماني للمساعدة على تحمل تكاليف مشاركة أعضاء لجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية الوافدين من بلدان نامية. وفي الجلسة ٩٣، أبلغ ممثل النرويج الجمعية بأن بلده سيترع بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لصندوق التبرعات الاستئماني.

٢٣ - وأحاطت الجمعية علماً بالأعمال الفنية التي اضطلعت بها السلطة، والتي يرد بيانها في الجزء الثاني عشر من تقرير الأمين العام. ولوحظ أن السلطة لن تستطيع تحقيق تطور حقيقي إلا بإدخال تعديلات على برنامج عملها. وفي هذا الصدد، أعربت عدة وفود عن ارتياحها إزاء المجالات الرئيسية الخمسة التي حددت في الفقرة ١٠٥ من التقرير، والتي سيركز عليها برنامج العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٢٤ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها إزاء إدراج موضوع تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة كبنء محوري في برنامج العمل المقترح للسلطة. وأشار إلى أن تعزيز البحوث العلمية البحرية يكتسي أهمية جوهرية في عمل السلطة، كما هو الحال بالنسبة لحماية البيئة البحرية وحفظها. وأشار أيضاً إلى أنه بالنظر إلى ضالة المعارف المتعلقة بالبيئة البحرية، فإن أعضاء السلطة سيستفيدون من إنشاء قواعد بيانات عن هذه البيئة كما هو مبين في الفقرتين ١٠٩ و ١١٠ من التقرير.

٢٥ - وأعرب العديد من الوفود عن الارتياح إزاء برنامج السلطة المتعلق بحلقات العمل العلمية والتقنية. وعرضت وفود غانا وكوت ديفوار وكينيا استضافة حلقات العمل كوسيلة لتعميم المعلومات على عدد أكبر من الموظفين الفنيين في مناطقها، وقدمت جنوب أفريقيا وناميبيا العرض نفسه في رسالتين مستقلتين موجهتين إلى الأمين العام. وفي هذا الصدد، تكلم

عدد من الوفود عن ضرورة بناء القدرات لتشجيع السلطة على التماس سبل لتقديم مساعدة بهذا الشأن.

٢٦ - ورحبت عدة وفود بالخطوات التي تتخذها السلطة حاليا بشأن التنوع البيولوجي في المنطقة، ولاحظت أن دور السلطة هو حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن التعدين في أعماق البحار. ولوحظ أن تقييم إيكولوجيا قاع المحيطات جانب بالغ الأهمية من أعمال السلطة. وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها لإزاء الفقرة ١٣٢ من التقرير وذكرت أن السلطة هي المؤسسة التي ينبغي لها إدارة استغلال المواد الجينية في المنطقة. واقترح أن تعقد السلطة حلقة دراسية عن المسائل القانونية المتعلقة بالنظام الحالي لاستغلال هذه الموارد. وحثت وفود أخرى السلطة على توثيق تعاونها مع غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات العلمية المختصة والعليمة بالموارد الجينية للمنطقة. وأقرت الجمعية أيضا بعمل السلطة في تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة من خلال مشاريع مثل مشروع صندوق كابلان.

٢٧ - وكرر وفد جمهورية كوريا طلبه إلى الأمين العام بموافاة الجمعية، قبل الانتخابات المقبلة في المجلس، بمعلومات مستكملة عن الدول الأطراف الثماني التي استثمرت أكثر من غيرها في إعداد أنشطة بالمنطقة والاضطلاع بها. ولوحظ بهذا الشأن أن على الجمعية وضع قوائم بالبلدان التي تستوفي شروط العضوية في مختلف مجموعات المجلس، وأنه سيكون من الضروري التوصل إلى تفاهم مشترك بين من يحتمل انضمامهم إلى عضوية المجموعة بشأن المعايير التي يتعين استخدامها. وأفادت الجمعية أيضا بأن أعضاء المجموعة باء، وهم أكبر المستثمرين في مجال التعدين في أعماق البحار، بصدد التشاور بشأن شروط العضوية في تلك المجموعة.

تأبين هيلموت بيرسدورف

٢٨ - عقدت الجمعية اجتماعا خاصا في جلستها ٩٣ لتكريم ذكرى هيلموت بيرسدورف، وهو جيولوجي ألماني وعضو في اللجنة القانونية والتقنية منذ عام ١٩٩٨. وقد لقي السيد بيرسدورف، أثناء مشاركته في الدورة الحالية للسلطة، مصرعه في حادث زورق وقع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ عن عمر يناهز ٦٦ عاما. وعندما وافته المنية كان يشغل منصب مدير عام المعهد الاتحادي للجيولوجيا والموارد الطبيعية في هانوفر بألمانيا.

٢٩ - وألقى رئيس الجمعية، والأمين العام، وممثلو المجموعات الإقليمية الخمس، وأعضاء اللجنة القانونية والتقنية، وغيرهم من أعضاء اللجنة، كلمات تأبين للسيد بيرسدورف.

ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦

٣٠ - نظرت الجمعية في جلستها ٩٥ في تقرير وتوصيات لجنة المالية (ISBA/10/A/6- ISBA/10/C/7)، ولاحظت أن المجلس قد نظر في التوصيات ووافق عليها. وطرح أسئلة بشأن استخدام فوائد صندوق المستثمرين الرواد لتمويل صندوق التبرعات الاستثماري، وما إذا كان جدول الأنصبة المقررة للميزانية الإدارية للسلطة لعام ٢٠٠٥ نهائياً أم لا.

٣١ - وقدم ممثل اليابان إلى الجمعية الوثيقة ISBA/10/A/10 المعنونة "مشروع قرار بشأن طرائق تمويل المشاركة في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية". واقترح مشروع القرار الطرائق والأحكام والشروط المتعلقة باستخدام صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ لتيسير مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية الوافدين من بلدان نامية في اجتماعات الهيئتين. وقال ممثل اليابان إن مشروع القرار قدم لأن اليابان تعتقد أنه من غير المناسب استخدام أموال من صندوق الرواد لتمويل مشاركة هؤلاء الأعضاء، وإن جميع الموارد في هذا الصندوق، بما فيها رأس المال الأصلي والفوائد، تعود للصندوق، كما أن القواعد المالية للسلطة تحظر استخدامها لأغراض غير منصوص عليها أصلاً. وطلب ممثل اليابان إلى الأمين العام أن يطرح على الجمعية التعليل القانوني الذي يبرر الإجراء المذكور أعلاه إضافة إلى وضعية صندوق المستثمرين الرواد في الدورة الحادية عشرة. وأشار إلى أنه وفقاً للنظام الداخلي للسلطة، سيتعين على لجنة المالية النظر في محتويات مشروع القرار ISBA/10/A/10 وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس الذي سيقدم بدوره توصيات إلى الجمعية في دورتها الحادية عشرة.

٣٢ - وفي ضوء الفقرة ٥ من قرار مجلس السلطة المتعلق بميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ونصها كالتالي:

"تأذن للأمين العام بإعداد جدول للأنصبة المقررة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استناداً إلى الجدول المعتمد للميزانية العادية للأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بالصيغة التي عدلته بها السلطة، وأن يأخذ في الحسبان أن الحد الأقصى للأنصبة المقررة لميزانية السلطة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ سيكون بنسبة ٢٢ في المائة وأن الحد الأدنى سيكون بنسبة ٠,٠١ في المائة"

طرح الاقتراح بأن يعتبر جدول الأنصبة المقررة المعمم على أعضاء الجمعية جدولاً أولياً مشمولاً بأحكام الفقرة ٥ من مقرر الميزانية.

٣٣ - وبعد النظر في التقرير وفي المسائل المبينة أعلاه، قررت الجمعية في جلستها ٩٦، بناء على توصية من المجلس، ما يلي:

(أ) اعتماد ميزانية السلطة بمبلغ ٦٠٠ ٨١٧ ١٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ؛ و

(ب) اعتماد جدول الأنصبة المقررة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وفقا لتوصيات لجنة المالية ورهنا بالشرط الوارد في الفقرة ٣٢ أعلاه؛

(ج) أن يحدد معدل الأنصبة المقررة ومبالغ الاشتراكات في الصندوق الإداري العام وصندوق رأس المال المتداول بالنسبة إلى كندا وليتوانيا، اللتين أصبحتا عضوين في السلطة عام ٢٠٠٣، وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير لجنة المالية (ISBA/10/A/6-ISBA/10/C/7).

٣٤ - و قررت الجمعية، وفقا للمادة ٩٤ من نظامها الداخلي، إبلاء الاعتبار الواجب في دورتها المقبلة لعام ٢٠٠٥ لمشروع القرار (ISBA/10/A/10) المقدم من اليابان. وسيطلب ذلك من لجنة المالية النظر في مشروع القرار وتقديم توصيات بشأنه إلى المجلس والجمعية.

٣٥ - ويرد مقرر الجمعية بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في الوثيقة ISBA/10/A/8.

٣٦ - و ناشدت الجمعية جميع أعضاء السلطة تسديد اشتراكهم المقررة كاملة وفي حينها. كما ناشدت الأعضاء وغيرهم من الأطراف القادرة ، الترع لصالح صندوق الترععات الاستثماني.

انتخاب أعضاء المجلس للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

٣٧ - وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٦١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قامت الجمعية في جلستها ٩٥ بانتخاب ٢٠ من أصل ٣٦ عضوا في المجلس للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وجاءت نتائج الانتخابات كما يلي:

- المجموعة ألف: (٤ دول من بين أكبر مستهلكي المعادن المستخرجة من أعماق البحار أو المستوردين الخالصين لها) الصين واليابان

- المجموعة باء: (٤ دول من بين أكبر المستثمرين في مجال التعدين في أعماق البحار) المملكة المتحدة والهند

- المجموعة جيم: (٤ دول من المصدّرين الخالصين الرئيسيين برا للمعادن الموجودة في أعماق البحار): البرتغال وجنوب أفريقيا. (ستحل كندا محل استراليا لما تبقى من فترة عضوية استراليا (٢٠٠٥-٢٠٠٦) تبعاً لاتفاق خاص بينهما)
- المجموعة دال: (٦ دول نامية تمثل مصالح خاصة، بما فيها دول قليلة السكان، ودول غير ساحلية أو ذات موقع جغرافي سلمي، ودول جزرية، ودول مستوردة رئيسية أو من المحتمل أن تصبح دولاً منتجة، وأقل الدول نمواً): البرازيل والسودان وماليزيا
- المجموعة هاء: (١٨ دولة تعكس مبدأ التوزيع الجغرافي، فضلاً عن توازن بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية): الأرجنتين وإسبانيا وبولندا وترينيداد وتوباغو والجمهورية التشيكية والسنغال وغابون وغيانا وكينيا وناميبيا وهولندا.
- ٣٨ - لا تخل الترتيبات المتعلقة بالمجموعتين ألف وباء بالانتخابات التي تجرى مستقبلاً في المجموعتين وبأي ترتيبات مؤقتة لاستبدال أعضائهما. ولن يصوّت على تقاسم الأعباء أحد أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) في عام ٢٠٠٥ في إطار تناوب المجموعات الإقليمية، بخلاف مجموعة دول أوروبا الشرقية. وسيلغ قرار مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعدم تصويت أحد أعضائها إلى الأمانة العامة في الوقت المناسب.

انتخاب الأمين العام

- ٣٩ - انتخبت جمعية السلطة الدولية لقاع البحار في جلستها ٩٦، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الأمين العام الحالي للسلطة، ساتيا ن. نانندان، لفترة أربع سنوات ثالثة.
- ٤٠ - وحصل السفير نانندان، الذي شغل المنصب منذ آذار/مارس ١٩٩٦، على ٤٨ صوتاً، في حين حصل السفير تشارلس مانينغ داوول من السودان، وهو مرشح الاتحاد الأفريقي، على ٢٩ صوتاً.
- ٤١ - وبلغ عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين ٧٨ عضواً. وسُجل صوت باطل واحد.

الاجتماع المقبل للجمعية

- ٤٢ - يعقد الاجتماع المقبل للجمعية في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بمقر السلطة في كينغستون، جامايكا.